

منشور عدد 5 بتاريخ 19 آפרيل 2023
من وزير الداخلية
إلى
السادة الولاة رؤساء المجالس الجهوية

الموضوع: حول مراقبة المجالس الجهوية في مسار إعداد مشروع ميزانيتها لسنة 2024 والمصادقة عليها وتأطير جوانب مالية أخرى.

المراجع: - منشورنا عدد 12 بتاريخ 19 جويلية 2019.

- منشورنا عدد 8 بتاريخ 9 جوان 2022.

- مكتوبنا عدد 300/20 بتاريخ 22 فيفري 2023.

وبعد، في إطار مراقبة المجالس الجهوية في مسار إعداد مشروع ميزانيتها لسنة 2024 والمصادقة عليها في أحسن الأجال طبقا لأحكام:

- القانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية، كما تم تقييمه وإتمامه بالقانون عدد 65 لسنة 2007 المؤرخ في 18 ديسمبر 2007.

- القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1989 المؤرخ في 4 فيفري 1989 المتعلق بالمجالس الجهوية، كما تم تقييمه بالنصوص اللاحقة وخاصة الفصل 3 منه.

- الأمر عدد 1122 لسنة 2012 المؤرخ في 10 أوت 2012 المتعلق بتنسيمية نيابات خصوصية لكافة المجالس الجهوية، كما تم تقييمه بالأمر الحكومي عدد 854 لسنة 2019 المؤرخ في 1 أكتوبر 2019.



فإنه يجدر التذكير بأهم الجوانب الفنية والإجرائية التالية:

1 - على مستوى أهم الجوانب الفنية:

يتعين الحرص عند تطبيق الجوانب الفنية المعتمدة في إعداد ميزانية السنة المقبلة إبرادا وإنفاقا خاصة على ما يلي:

- ترسيم إعتماد بعنوان الدعم المالي السنوي الصافي المخصص لتمويل نفقات التصرف في حدود المبلغ المرصود بعنوان سنة 2023 دون الأخذ بعين الإعتبار مبالغ الدعم الإستثنائي.

- توخي الصدقية وعدم تضخيم تقديرات باقي المداخيل المتاحة للمجلس الجهو و خاصة منها المتعلقة بالأملاك وإحكام التصرف فيها وفق مقتضيات منشورنا عدد 8 بتاريخ 9 جوان 2022 المذكور أعلاه.

- إعداد ميزانية على مستوى تقديرات المصارييف تقتصر مبدئيا على النفقات الوجوبية.

- ترشيد النفقات المتعلقة بوسائل المصالح (استهلاك الكهرباء والوقود وصيانة وسائل النقل).

- الأخذ بعين الإعتبار الإعتمادات المحالة من الوزارة لتغطية جانب من نفقات التسيير المخصصة لدوائر الشؤون البلدية والمجالس الجهوية المؤجرين على حساب برنامج الشؤون المحلية.

- رصد الإعتمادات اللازمة لخلاص مستحقات صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية أصلا وفائدة بالنسبة للأقساط التي يحل أجل خلاصها سنة 2024.

- الحرص على تسوية كل المخلفات تجاه المؤسسات العمومية والخاصة خلال تصرف سنة 2023 وذلك حفاظا على التوازنات المالية العامة للمجالس الجهوية.

- موافقة تخصيص إعتماد سنوي بمبلغ 50 آد من الدعم المالي السنوي بعنوان المساهمة في الخطة الوطنية لمقاومة الحشرات وتحويله في الإبان إلى الوكالة البلدية للخدمات البيئية على ضوء إتفاقية تبرم في الغرض وذلك بالنسبة للمجالس الجهوية لولايات تونس وأريانة وبن عروس وسوسة والمنستير والقيروان ونابل.

- رصد الإعتمادات اللازمة للمشاريع المبرمجة إنجازها خلال سنة 2024.

- التعهد بمواصلة إنجاز المشاريع المدرجة ضمن البرنامج الوطني لتهذيب الأحياء الشعبية لفائدة البلديات المحدثة نظراً للمحدودية قدراتها البشرية.



- العمل على مرافقة البلديات محدودة الموارد وخاصة المحدثة منها ومعاضدة مجهوداتها المبذولة في مجال إسداء الخدمات الأساسية وتأمين متطلبات النظافة على وجه الخصوص وفي دعم قدراتها للتصريف بالإعتماد على الإمكانيات المتاحة.

2- على مستوى أهم الجوانب الإجرائية:

فإنه يتوجه التذكير بمناسبة النظر في مشروع الميزانية السنوية أو القرارات ذات الصبغة المالية المتعلقة بتحويل الإعتمادات أو تنقيح الميزانية والمصادقة عليها بضرورة الحرص على:

- عرض كل المسائل التي يفرضها القانون على أنظار النيابات الخصوصية للمجالس الجهوية قبل إحالتها على المصالح المختصة بالوزارة.
- التنصيص صلب مضمون مداولة المجلس الجهوي على المسائل المتعلقة خاصة بدورية إنعقاد المجلس (دوره اعتيادية أو إستثنائية) ومن توفر النصاب القانوني (الأعضاء الحاضرين والمتغيبين) وكيفية اتخاذ القرار (باللوفاق أو بالأغلبية في حالة اللجوء إلى التصويت)، وهو ما يساعد على احترام الإطار المؤسسي لهذه الجماعات المحلية والتتأكد من شرعية أعمالها وقراراتها.
- إرفاق الملفات بملحوظة تفسيرية تتضمن أهم جوانب الموضوع المعروض للمصادقة رفقاً للمؤيدات الضرورية عند الإقتضاء.
- احترام الأجال المتعلقة بإعداد وختم الحسابات المالية لسنة 2022 طبقاً للترتيب الجاري بها العمل، مع الحرص على إستيفاء الإجراءات المتعلقة بختم ميزانيات السنوات السابقة عند الإقتضاء بالتنسيق مع قابض المجلس الجهوي المختص، وموافقتنا بالملفات المطلوبة في شأنها تامة الموجب.
- موافقتنا بقرارات التنقيح النهائي للميزانية تام الموجب رفقاً مضمون مداولة وقرار غلق الميزانية.

والمرغوب الإذن بإعداد مشروع ميزانية المجلس الجهوي لسنة 2024 وفقاً للمقتضيات سالفة الذكر، وموافقتنا بها تامة الموجب رفقاً مداولة مجلس النيابة الخصوصية في نظيرين وبباقي المؤيدات في أجل أقصاه موافق شهر أكتوبر 2023.

19 آפרيل 2023

